في جلسة «أستنة» الافتتاحية...

رئيس الوفد الحكومي الرسمي يدعو إلى تثبيت وقف الأعمال القتالية لمدة زمنية محددة.. ورئيس الوفد الروسي يؤكد أن الاجتماع فرصة حقيقية لتحريك العملية السياسية

واشنطن تتمسك بـ«الحل السياسي».. والأمم المتحدة تدعو إلى إنشاء آلية مراقبة لتطبيق وقف إطلاق النار

| أستنة – الوطن

دعا رئيس الوفد الحكومي الرسمي إلى اجتماع أستنة مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، إلى «تثبيت وقف الأعمال القتالية لمدة زمنية محددة» يتم خلالها الفصل بين التنظيمات الموقعة على اتفاق وقف الأعمال القتالية وتنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والتنظيمات المرتبطة بهما.

وعلى حين شددت كازاخستان على ضرورة استغلال هذه الفرصة لتحقيق خرق في الأزمة في سورية، واعتبر رئيس الوفد الروسي ألكسندر لافرينتيف أن الاجتماع يشكل «فرصة حقيقية لإعطاء دفعة لتحريك العملية السياسية في سورية»، شدد رئيس الوفد الإيراني حسين جابري أنصاري على أنه «يجب تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار»، محذراً من أنه «دون ذلك لن يكون هناك أمل»، على حين أكد السفير الأميركي في كازاخستان جورج كرول، أن بلاده «متمسكة بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية»، في وقت دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى «إنشاء آلية مراقبة وتطبيق لوقف إطلاق النار على الأرض».

خلال اجتماع أستنة (أ.ف.ب)

الوفد الحكومي الرسمي

وفي بيان له خلال الجلسة الافتتاحية، استهله بـ«توجيه جزيل الشكر لرئيس وحكومة وشعب جمهورية كازاخستان الصديقة على استضافتنا في بلادكم»، اعتبر الجعفري أن أستنة تستضيف هذا الاجتماع السوري السوري ترجمة لدبلوماسية الوساطة والانفتاح الكازاخية وثمرة لجهود مشتركة بذلتها عدة أطراف ولا سيما الأصدقاء روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية بهدف تثبيت قرار وقف الأعمال القتالية على كامل أرجاء سورية باستثناء المناطق التي فيها تنظيمات داعش وجبهة النصرة والتنظيمات المسلحة الأخرى التي رفضت الانضمام إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية وحضور هذا اللقاء، وكذلك بهدف التوصل إلى زرع بذور الثقة بإمكانية العمل معاً كسوريين لمواجهة الحرب الإرهابية المفروضة على سورية».

وأشار إلى هذا الاجتماع يأتي ثمرة لجهود الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبعد مرور سنوات من عمر الحرب على سورية التي يطلق عليها من باب التبسيط اسم «الأزمة السورية».

وأضاف: «ومع أن هذا الاجتماع هو.. ويجب أن يكون سورياً سورياً بامتياز.. لمناقشة كيفية الخروج بقرار وطني جامع ينهي حالة الشذوذ الخطرة السائدة إلا أن تقييماً موضوعياً لأبعاد هذه الحرب لدى الباحثين والمحللين السياسيين يوضح بجلاء أنه من المجافي للحقيقة والمجحف للواقع أن يصر البعض على اعتبار ما يجري في سورية من حرب إرهابية دولية هو عبارة عن «أزمة بين السوريين» أو «حرب أهلية».

وأكد الجعفري أنه «تم استجلاب قطعان الإرهابيين التكفيريين من زوايا الأرض الأربع وتجميعهم وتدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ونقلهم عبر حدودنا مع دول الجوار ثم دفعهم لسفك دماء السوريين وتبرير إرهابهم الجاهلي هذا بأنه معارضة سورية معتدلة معدلة وراثياً وفق أجندة معدة مسبقاً كل ذلك ينصف المشهد ويضفي المصداقية على أن كثيراً مما جرى في البلاد مصدره قوى خارجية وأجندات تدخلية ومشروعات شيطانية لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بطموحات وآمال الشعب السوري».

وأضاف: إن «الدليل على صحة ما نقول هو ما أدلى به مؤخراً وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أن توسع داعش في سورية قبل تدخل روسيا ومساعدتها لدمشق في قتال التنظيم كان سيجبر الدولة السورية على التفاوض مع واشنطن وهذا يؤكد بصريح العبارة قيام الإدارة الأميركية الراحلة وحلفائها الإقليميين والدوليين باستخدام الإرهاب كسلاح سياسي لتدمير دول مستقلة بغرض فرض هيمنتها عليها وتحقيق أهدافها».

وأكد الجعفري، أن الحكومة السورية لم تدخر جهداً منذ بداية الحرب الإرهابية على سورية لإيجاد تسوية وقد أثبتت ذلك مراراً وتكراراً، موضحاً أنه واستمراراً لهذا النهج وانطلاقاً من حرصها على وقف سفك الدم السوري وعلى إعادة الأمن والاستقرار وتنفيذ إرادة الشعب السوري فقد انخرطت بشكل فعال مع الشريكين الروسي والإيراني للبناء على تحرير مدينة حلب من الإرهاب للتوصل إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية».

وأضاف: إن «ما تأمله الجمهورية العربية السورية من هذا الاجتماع هو تثبيت وقف الأعمال القتالية لمدة زمنية محددة يتم خلالها الفصل بين التنظيمات الموقعة والراغبة في التوجه إلى مصالحة وطنية والاشتراك في العملية السياسية من جهة وتنظيمي داعش والنصرة الإرهابيين والتنظيمات المرتبطة بهما على أمل أن تتضافر جهودنا جميعاً في محاربة الإرهاب تلبية لمطالب شعبنا الأمر الذي يتطلب لإنجاحه إغلاق الحدود السورية التركية لتجفيف منابع الإرهاب وبذلك نكون قد مهدنا الطريق نحو حل سياسي للحرب بمشاركة أوسع طيف من السوريين».

وتابع: «من هنا نحن مدعوون جميعاً للعمل معاً لتحصين الوطن من وباء الخيانة لمصلحة قوى خارجية تروم بكل السوريين الشر والعداء ومن العمالة لأجندات تخريبية تدميرية إرهابية فالسوريون قادرون لوحدهم على تجاوز خلافاتهم وبناء جسور حوار مثمر يعيد الوطن واقفاً على قدميه بشموخ وعزة فالسلام قبل أن يولد في المؤتمرات لا بد أن يولد في عقولنا وقلوبنا وكلما ازداد عدد المؤمنين بيننا بذلك اقتربنا من تعزيز مسار المصالحة والمصارحة الوطنية».

وأشار الجعفري إلى أن القوى والتيارات السياسية الوطنية السورية «حكومة ومعارضات» وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتطورات الوضع في سورية إضافة إلى اجتماعات الحوار السوري/السوري واللقاءات التشاورية اجمعت على احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها أرضاً وشعباً وعدم جواز التنازل عن أي جزء منها ورفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يقرر السوريون وحدهم مستقبل بلادهم عبر الوسائل الديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع وامتلاكهم الحق الحصري في اختيار شكل نظامهم السياسي.

وأوضح: إن «سورية التي نحب هي وطن التنوع بكل أشكاله وصوره.. وطن يؤمن السوريون فيه بأسس وثوابت دولتهم المستقلة الديمقراطية العلمانية التي تقوم على التعددية السياسية وسيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وحماية الوحدة الوطنية والحريات العامة وضمان التنوع الثقافي والاجتماعي لكل مكونات المجتمع السوري والحفاظ على استمرارية عمل مؤسسات الدولة ومرافقها كافة والارتقاء بأدائها وحماية البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة».

وأكد الجعفري أن «شعبنا يقدس الحياة ويعظم السلام والأمان ويرفض الإرهاب أياً كان مصدره أو دوافعه فالجاهل بيننا هو الوحيد اليوم الذي يتشبث بقراءة المشهد الذي يحرقنا جميعاً قراءة استنسابية واستمزاجية تبرر الإرهاب وتضفي عليه سمات عقائدية تسيء لدورنا وتاريخنا الإنساني والحضاري». وقال الجعفري في ختام بيانه: «لنكن جميعاً على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا في حقن الدماء السورية وتحقيق تطلعات الشعب السوري الذي له الحق الوحيد والحصري في تقرير مستقبله بنفسه وتحديد شكل نظامه السياسي».

المضيف

وتلا وزير خارجية كازاخستان خيرات عبد الرحمانوف رسالة من الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف إلى المشاركين في الاجتماع، قال فيها: إن «كازاخستان كدولة محبة للسلام وبصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة تولي اهتماماً من أجل إقرار الأمن والاستقرار وتعزيزهما في منطقة الشرق الأوسط ولقاء اليوم يعكس بوضوح ما يبذله المجتمع الدولي من جهود جبارة لتسوية الوضع في سورية بالطرق السلمية».

ورأى نزار باييف أن «السبيل السليم والوحيد لتسوية الوضع في سورية هو المفاوضات وليس مصادفة أن تختار بلدنا كمنصة أساسية لهذا الحوار وهذا اللقاء فكما تعلمون فقد عقدت في أستنة في عام ٢٠١٥ دورتان للمشاورات بين عدد من المجموعات السورية المعارضة». وأوضح أنه «بهدف تخفيف المعاناة التي يعيشها الشعب السوري فقد قمنا بتخصيص مبلغ ٧٠٠ ألف دولار للاجئين السوريين كما أرسلنا مؤخراً ٥٠٠ طن مساعدات إنسانية بشكل مواد غذائية». وأشار إلى أن «الوضع في سورية حوّل أنظار العالم إليها وعلينا أن نعترف بأن الصراع الدموي الدائر منذ نحو ست سنوات في سورية لم يجلب لهذا البلد سوى المعاناة والآلام.. هذا البلد الذي تلتقي فيه الحضارات والثقافات المختلفة».

وأعرب عن ثقته بأن اجتماع أستنة «سيهيئ الظروف اللازمة لجميع الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب للأزمة وفق عملية جنيف وفي إطار منظمة الأمم المتحدة لكي نسهم بشكل لائق في إحلال السلام والاستقرار في سورية» متمنياً لكل المشاركين في هذا الاجتماع نتائج مثمرة وناجحة».

من جهته وكوزير لخارجية كازاخستان أكد عبد الرحمانوف، أن كازاخستان تعتبر من الأولويات لها في هذا الإطار العمل كوسيط موضوعي ومحايد في مختلف اللقاءات ونأمل أن نساهم من خلال هذه المفاوضات في إلقاء الضوء على الأزمة في سورية.

وأضاف: «نحن نعتبر ضامنين وراعين لهذا اللقاء الذي يشهد لقاء ممثلي الحكومة السورية والمعارضة لبذل كل الجهود لإيجاد تسوية سلمية لهذه الأزمة ونوجه لهم الشكر على كل الجهود التي بذلوها للوصول إلى هذه المنصة».

وتابع: «من خلال هذه المحادثات نود أن تجدوا في أستنة وكازاخستان بلد السهل العظيم كل الهدوء والراحة وأرجو منكم العمل ونحن نقدم لكم المنصة المناسبة للحوار وللمفاوضات ونحن في خدمتكم وعندما تحتاجون إلى أي شيء أرجو الاتصال بي مباشرة ونحن مستعدون لتقديم كل العون لهذا اللقاء وتقديم كل أنواع المساعدة وعلينا أن نستغل هذه الفرصة لكي نحقق خرقا في الأزمة في سورية ونحن متمسكون بهذا الهدف النبيل».

وأشار إلى أن بلاده تجري مشاورات ناجحة عديدة للفت الانتباه لقضايا عالمية عديدة وليس فقط الأزمة في سورية».

الوفد الروسي

بدوره أكد رئيس الوفد الروسي في كلمة له أن بلاده «تولي اهتماماً كبيراً لاجتماع اليوم وتعتقد بأنه فرصة حقيقية لإعطاء دفعة لتحريك العملية السياسية في سورية».

وقال لافرينتيف: إن هذا اللقاء «يشكل فرصة مهمة لمناقشة وضع حد للأزمة في سورية التي باتت تمثل تهديداً للأمن والسلام في كل الشرق الأوسط وأيضاً لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا وخصوصاً مسألتي الإرهاب والتطرف» مشدداً على أنه «يجب أن تكون حماية وحدة الأراضي السورية وعدم التحول إلى دولة عقائدية من أولى الأولويات أمام الجميع».

وأضاف: إن «هناك أملاً ظهر من خلال هذا الاجتماع وعلينا أن نفعل كل ما يمكن لتعزيزه لإحلال السلام في سورية»، معرباً عن أمله في التوصل لأجواء مناسبة تمهد لاستئناف محادثات جنيف. وأشار إلى الدور الذي تلعبه روسيا في محاربة الإرهاب وما حققته في هذا السياق، لافتا إلى أن مساندتها للجيش السوري أدت إلى هزيمة تنظيمي داعش والنصرة الإرهابيين في الكثير من المناطق، إضافة إلى دورها في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سورية.

الوفد الإيراني

من جهته أكد رئيس الوفد الإيراني ضرورة الحفاظ على وحدة سورية واستقلالها وحق الشعب السوري أن يقرر مستقبله بنفسه.

وقال جابري أنصاري في كلمته: «نحن اجتمعنا من أجل التوصل إلى السلام في سورية وإتاحة الفرصة للحوار بين الحكومة السورية والفصائل المسلحة» مضيفاً.. «يجب وضع خريطة طريق وعلى كل المجموعات التي لم تنضم إلى هذا الاجتماع أن تنضم إليه» مشدداً على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضمن وقف تدفق السلاح إلى سورية.

وأضاف: «يجب تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار ومن دون ذلك لن يكون هناك أمل ويجب علينا أيضاً أن نرفع الحصار عن الكثير من المدن في سورية ونقدم المساعدات وإعادة إعمار المدن من أجل عودة الناس إلى بيوتهم».

السفير الأميركي

من جانبه قال السفير الأميركي في كازاخستان في كلمته: الولايات المتحدة «متمسكة بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية يجمع أكبر قدر من السوريين». وأعرب كرول عن ترحيب بلاده بوقف إطلاق النار وبأي جهود تمكن من التوصل إلى حل للأزمة في سورية وفق قرارات مجلس الأمن الدولي بما يسمح أيضاً لوكالات الإغاثة بالوصول إلى المزيد من المناطق في مختلف الأراضي السورية.

وأشار كرول إلى أنه سيكون هناك اجتماع جديد في جنيف الشهر القادم حول الأزمة في سورية.

دي ميستورا

ودعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية الذي يقوم بدور وسيط بين الطرفين في أستنة، إلى إنشاء آلية مراقبة وتطبيق لوقف إطلاق النار على الأرض.

وقال: «لم يكن لدينا مثل هذه الآلية في السابق ولهذا السبب فشلنا» في تسوية النزاع، مشيداً بكل مبادرة تهدف إلى «تعزيز الثقة» بين الطرفين.

وأوضح أن «الأمم المتحدة ترى أن مثل هذه الاجتماعات تهيئ الفرصة لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية» مشيراً إلى أن «هناك أملاً في التخفيف من معاناة السوريين عبر العمل على تثبيت وقف إطلاق النار الذي يعتبر مهماً حتى لو كان هناك بعض الخروقات».

وأضاف: إننا «ندعو الصامتين والرعاة إلى إيجاد آلية واضحة للمساهمة في مكافحة الإرهاب» مشدداً على أنه يجب على «كل الأطراف أن تساهم في الحفاظ على البنى التحتية وتأمين وحماية عمال الإغاثة للوصول إلى المحتاجين للمساعدات».

وفد الإرهابيين

رئيس وفد المجموعات الإرهابية المسلحة محمد علوش القيادي في «جيش الإسلام»، قال في كلمة له: «أتينا إلى هنا لتثبيت وقف إطلاق النار كمرحلة أولى لهذه العملية. ولن نذهب إلى الخطوات التالية إذا لم يتحقق هذا واقعاً على الأرض».

وأضاف علوش: «نريد تثبيت وقف إطلاق النار وتجميد العمليات العسكرية في كل أنحاء سورية وتطبيق الإجراءات الإنسانية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ليشكل ذلك ورقة قوية للدفع باتجاه الانتقال السياسي المنشود في سورية بحسب بيان جنيف ٢٠١٢».

وفد الجمهورية العربية السورية في اجتماع أستنة (رويترز)

مسودة للبيان الختامي: آلية ثلاثية لمراقبة وقف إطلاق النار

| الوطن – وكالات

كشف الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عما سماه «مسودة البيان الختامي للدول الضامنة لمفاوضات أستنة حول سورية»، وتضمنت أن روسيا وإيران وتركيا الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار تخطط لإنشاء آلية ثلاثية للرقابة عليه، ومحاربة تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين معاً. وجاء في نص المسودة وفق «روسيا اليوم»: «إننا نخطط لإنشاء آلية ثلاثية للتأكد من الالتزام بوقف الأعمال القتالية ومن أجل الحيلولة دون وقوع أي استفزازات».

وتضمنت المسودة أن «روسيا وتركيا وإيران ترحب بتنصل فصائل المعارضة المسلحة من الإرهابيين، وتخطط لمحاربة تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين معاً».

كما تشدد الدول الثلاث في المسودة على ضرورة استئناف المفاوضات السورية وفق القرار رقم (٢٢٥٤) الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

في حين ذكرت وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء، أنه جاء في المسودة، التي حصلت على نسخة منها، من أحد المشاركين باجتماع أستنة: أن الدول الثلاث على قناعة بأن «الحل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية، هو عملية انتقالية سياسية، بقيادة سورية، وفق قراري مجلس الأمن الدولي ٢١١٨ و٢٢٤٥، الداعيين لتشكيل هيئة حكم انتقالية». كذلك، عبرت الدول الثلاث، حسب «سمارت» عن «دعمها موافقة النظام والمعارضة السورية على حضور مؤتمر جنيف» المزمع عقده في الثامن من شهر شباط القادم، متأملين أن تكون محادثات الأستنة «منصة للحوار المباشر بين الطرفين».

وقال الناطق باسم وفد المجموعات الإرهابية المسلحة المشاركة في اجتماع أستنة أسامة أبو زيد في تصريحات تلفزيونية: إن الوفد لم يستلم هذه المسودة بشكل رسمي، وأن المسودة «ليست نهائية».

لافروف: الجولات اللاحقة ستخصص للمفاوضات بين الحكومة و«كل المجموعات المعارضة»

| وكالات

أكد رئيس الدبلوماسية الروسية سيرغي لافروف، أن بلاده لم تستبعد المعارضة السياسية عن اجتماع أستنة، مؤكداً أهمية استقطاب «الجماعات المسلحة» إلى العملية السياسية، وألمح إلى إحباط محاولات أطراف لم يسمها، لاستبدال وفد المسلحين بوفد معارض من المهاجرين والمغتربين، وأكد أن جولات المحادثات السورية المقبلة ستشمل الأطراف المعارضة كافة من دون استثناء.

وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الهنغاري بيتر سيارتو، أكد لافروف حسب الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن روسيا وهنغاريا تتوقعان أن يكون «لقاء ممثلي الحكومة السورية والمعارضة المسلحة.. خطوة مهمة في حل الأزمة». وكشف عن «مناورات كانت تهدف من حيث الجوهر، إلى استبدال وفد المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية، بوفد المعارضة السياسية من أوساط المغتربين والمهاجرين السوريين»، في إشارة إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة.

وإذ أكد لافروف أن روسيا «لم تحاول طرد واستبعاد المعارضة السياسية من العملية»، فإنه أضاف: «لكن ينبغي التركيز على استقطاب الجماعات المسلحة». واستطرد موضحاً: «وكنا ننطلق من أن أستنة مخصصة بالذات لتنظيم وصياغة الاتفاقات حول المشاركة الكاملة في هذه العملية من جانب المعارضة المسلحة أيضاً. هذا هو الأهم حالياً». وشدد وزير الخارجية الروسي على أن الجولات اللاحقة للمفاوضات السورية المشتركة، بما فيها تلك التي ستعقد في مدينة جنيف السويسرية، «ستخصص للمفاوضات بين الحكومة مع كل المجموعات المعارضة من دون استثناء، بما في ذلك مجموعة الرياض (الهيئة العليا للمفاوضات)، مجموعة موسكو، ومجموعة القاهرة، وغيرها». وتابع موضحاً: «لكن خلال ذلك ستنضم إلى هذه المجموعات وفود الجماعات المعارضة المسلحة»، مؤكداً أن هذا الأمر «سيجعل الحديث موضوعياً وواعداً أكثر ويشمل كل السوريين». إلى ذلك، عبر مسؤول تركي رفيع المستوى عن رؤية واقعية حيال المنتظر من اجتماع أستنة إذ اعتبر أنه لا ينبغي توقع التوصل إلى حل للصراع السوري خلال يوم أو يومين من اجتماع العاصمة الكازاخية.

وقال نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش في مؤتمر صحفي بأنقرة بعد اجتماع للحكومة التركية: «هناك أطراف على الطاولة في أستنة تتصارع منذ ست سنوات. لا يمكن توقع التوصل لحل في يوم أو يومين»، وفق ما ذكرت وكالة «رويترز» للأنباء.

«الوطني الكردي» يأمل في قرارات مهمة وفعالة

| وكالات

أعرب «المجلس الوطني الكردي» في سورية عن الأمل في أن يتخذ اجتماع أستنة الخاص بالأزمة السورية، قرارات مهمة وفعالة، على حين عبّر تحالف «قوات سورية الديمقراطية» المدعوم من واشنطن عن امتعاضه لعدم دعوته إلى الاجتماع. وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال رئيس «المجلس الوطني الكردي» في سورية إبراهيم برو الذي يدخل ضمن وفد الإرهابيين المشارك في الاجتماع: «الأولوية في مفاوضات أستنة لتمديد الهدنة في سورية ولذلك نرى أنه في ختام هذه المفاوضات ستتخذ قرارات مهمة وفعالة»، مشدداً على أنه ومن أجل حل كل المسائل، يجب وقف القتال والبدء بالحوار.

وحسب وكالة «الأناضول» للأنباء، اعتبر برو، أن سبب مشاركتهم في الاجتماع هو المساهمة في وقف الحرب التي استنزفت دماء السوريين منذ سنوات.

وأشار إلى ضرورة كشف الأطراف التي انتهكت لمرات عدة اتفاقية وقف إطلاق النار في سورية، لافتاً إلى وجود مجموعات إرهابية داخل سورية تتعمد دائماً إفشال اتفاقات وقف إطلاق النار، وتعمل على تأزيم الوضع.

ولفت برو إلى أن وفد الإرهابيين أعد تقريراً خاصاً حول وضع الأكراد في شمالي سورية سيتم عرضه خلال اجتماع أستنة، مشيراً إلى أنهم سيطلبون من جميع الأطراف تقديم المساعدة في مجال ضمان ما سماه «حقوق الأكراد في سورية».

تجدر الإشارة إلى أن «المجلس الوطني الكردي» تأسس في إقليم كردستان العراق في ٢٠١١ بدعم من رئيس الإقليم مسعود البرزاني، وهذا المجلس على خلاف مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» في سورية.

من جهته، أعرب تحالف «قوات سورية الديمقراطية» الذي يضم عرباً وأكراداً عن امتعاضه لعدم دعوة ممثليه للمشاركة في اجتماع أستنة، وذلك على الرغم مما حققه من نصر خلال الحرب على تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في شمالي سورية.

وكان ممثلو «الديمقراطية» قد أعلنوا في وقت سابق أنهم لن يلتزموا بأي قرارات قد تصدر عن اجتماع أستنة.

بدوره وصف رئيس «حزب الاتحاد الديمقراطي» صالح مسلم «قوات سورية الديمقراطية» بأنها أحد اللاعبين الرئيسيين في الساحة، معتبراً أن عدم مشاركتها لن يؤدي إلى ظهور حلول ناجعة للأزمة السورية.

أكد أن عودة الأهالي إلى السبينة وحجيرة ستبدأ في «الأيام القادمة»

حيدر: إذا لم يؤد «أستنة» إلى مصالحات حقيقية فهو من دون نتائج

| وكالات

اعتبر وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أن اجتماع أستنة إذا لم يؤد إلى «مصالحات حقيقية» فسيكون «من دون نتائج»، مؤكداً أن الأشهر القادمة ستشهد وتيرة متسارعة في المصالحات المحلية وتحقيق إنجازات نوعية على هذا المسار، وأن «الأيام القادمة» سيتم خلالها البدء بمشروع عودة الأهالي المهجرين إلى بلدتي السبينة وحجيرة في ريف دمشق الجنوبي.

وفي تصريح للصحفيين، أمس، بعد لقائه سفير جمهورية جنوب إفريقيا شون بينفيلدت قال حيدر، حسب وكالة «سانا»: إن «اجتماع أستنة يحمل عنوانين رئيسيين الأول قبول بعض المجموعات المسلحة أن تشارك الجيش العربي السوري مستقبلاً في الحرب على الإرهاب والثاني قبول هذه المجموعات والدول الداعمة لها بالفصل الواضح بين من يريد القتال مع الجيش العربي السوري والتنظيمات الإرهابية الأخرى، ومن دون ذلك لن نستطيع الذهاب إلى خطوات ثانية في المرحلة الأولى». أضاف: إن «الأهم أن يؤسس الاجتماع لما تعمل عليه الدولة السورية وهو المصالحات المحلية التي ننجزها وبالتالي أستنة أو غيرها إذا لم تؤد إلى مصالحات حقيقية فهي من دون نتائج».

وخلال اللقاء أشار حيدر إلى أن «حسم معركة حلب فتح الآفاق نحو تسوية سياسية قوامها حوار سوري سوري لوضع معالم مصالحة وطنية شاملة بعيداً عن أي مصالح وتدخلات خارجية». وبيّن، أن «نجاح أي استحقاق دولي يكمن في توافر إرادة دولية وإقليمية لحل الأزمة في سورية ومكافحة الإرهاب وإغلاق الحدود أمام المجموعات الإرهابية»، حيث ما زال الجانب التركي يخرق الميثاق الدولي بالعدوان على الأراضي السورية ودعمه الإرهابيين.

وأشار حيدر إلى المواقف المبدئية لدول مجموعة بريكس وفي مقدمتها دولة جنوب إفريقيا من الأزمة في سورية وسياستها الايجابية في دعم مكافحة الإرهاب والمصالحات المحلية والدعوة إلى حل وطني سوري.

وكشف حيدر أنه خلال الأيام القادمة سيتم البدء بمشروع عودة الأهالي المهجرين إلى بلدتي السبينة وحجيرة في ريف دمشق الجنوبي في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتأمين مقومات الحياة الطبيعية في المناطق التي أعاد إليها الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار.

من جانبه أكد سفير جنوب إفريقيا التزام حكومة بلاده بالوقوف إلى جانب سورية بمكافحة الإرهاب وإيجاد حل سياسي للأزمة فيها من خلال الحوار الوطني، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم للسوريين من خبرات وإمكانات لإنجاح مشروع المصالحة في بلادهم. وفي تصريحه للصحفيين، بيّن حيدر فيما يتعلق بالوضع في وادي بردى، أن «جهود الدولة السورية تنصب على نقطة واحدة وهي أن مصدر المياه لستة ملايين سوري يجب ألا يبقى رهينة بيد الإرهابيين»، مشيراً إلى أن «الدولة أتاحت على مدار السنوات الثلاث الماضية المجال لإنجاز مصالحة في وادي بردى وما زالت تفتح الأبواب أمام مصالحات حقيقية فيها تعيد مصدر المياه إلى وضعه الطبيعي لكن ليس على حساب العمل العسكري».

ولفت الوزير حيدر إلى «ضرورة العمل العسكري في وادي بردى الذي دخلت معظم قراه في مسار التسوية مؤخراً باستثناء مساحة ضيقة من الوادي ما زالت بيد الإرهابيين وخاصة أن من يقود العمليات في الوادي هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي المدرج على لائحة الإرهاب الدولية الذي أعلن صراحة عن قطعه لمصدر المياه». وفي تصريح مماثل أشار بينفيلدت إلى أن اللقاء كان فرصة للاطلاع على عمل الوزارة في مشروع المصالحة وبحث النقاط المشتركة في التجربة التاريخية لجنوب إفريقيا في هذا المجال وإمكانية الاستفادة منها والمساهمة في عملية المصالحة في سورية مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل بلد.

وأعرب سفير جنوب إفريقيا عن أمله مع انطلاق أعمال اجتماع أستنة في أن تكون ٢٠١٧ سنة السلام والمصالحة والازدهار في سورية.